المحاضرة رقم (06):

تكملة للمحور الأول: مدخل للتعريف بالبنك. (الجزء السادس).

خامسا: أهداف البنوك التجارية.

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق عدة أهداف تتماشى مع طبيعتها وتعاملاتها المالية المالية مع الغير ، والتي تتركز حول ثلاثة أهداف رئيسة، وهي:

I. هدف الربحية: Profitability

بما أن البنك هو منشأة مالية تسعى لتعظيم الربح، والذي يتحدد بالفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية، فإن البنوك التجارية تسعى إلى زيادة أيراداتها الكلية، وذلك بتوجيه مواردها إلى الاستخدامات الأكثر ربحية حتى يمكن تغطية تكاليف التشغيل، والمشكلة التي تواجهها البنوك التجارية أن الاستخدامات الأكثر ربحية كالقروض وغيرها من الاستثمارات تتصف بانخفاض درجة سيولتها، في حين أن عمل البنك يتطلب توافر درجة من السيولة في استخداماته للموارد المتاحة وذلك حتى يتمكن من مواجهة طلبات المودعين [1].

وتتكون إيرادات البنك وتكاليفه من العناصر التالية:

1. **عناصر الإيرادات:**

وتتشكل من :[2]

أ. الفوائد المحصلة من القروض الممنوحة للغير، والتي تعتمد على حجم القروض وسعر الفائدة ومدة القرض؛

ب. الفوائد والأرباح الرأسمالية* من الاستثمارات (المالية، والحقيقية)؛

ج. أجور الخدمات المختلفة التي يقدمها البنك، كخدمة الأمانة، عمولات السحب والإيداع، والتحويلات...إلخ.

2. **عناصر التكاليف:**

وتتألف من :[3]

أ. الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل والقروض لصالح الغير؛

ب. الرواتب والأجور ومصروفات الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لصالح العمال؛

ج. المصروفات والتكاليف الأخرى، وتشمل :

- مصاريف عقارية (الإيجار، الصيانة، التجهيزات)؛
- مصاريف التأمين المختلفة (ضد السرقة، الحرائق)؛
- مصاريف الأدوات الإدارية (الأوراق، الطابعات)؛
- الخسائر الاستثنائية كالقروض غير المحصلة؛
- ضريبة الدخل.

---

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي : نقود وبنوك، دار الجنان للنشر والتوزيع – عماد الأردن- 2016، ص(82). بتصرف

2 شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص(35). بتصرف

* الربح الرأسمالي : هو الربح النتأتي من الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء للأصول المالية والحقيقة المتنازل عنها من طرف البنك .

3 نفس المرجع السابق، بتصرف

❖ **ملاحظة:**

تمتلك البنوك حجم قليل من الأصول الثابتة، لأن نشاطها الأساسي مالي وليس إنتاجي، ولذلك تنخفض التكاليف الثابتة في البنك التجاري، وكذلك الشأن بالنسبة لتكاليف التشغيل .

II. هدف السيولة : Liquidity

تعني السيولة سهولة تحويل الأصول إلى نقود سائلة دون تعرض القيمة الأصلية للأصل لأي خسارة، أو أن الأصل يعتبر أكثر سيولة كلما أمكن تحويله إلى نقد بأقل جهد وأقل تكلفة وفي أسرع وقت ممكن[1] .

وتعتبر السيولة من المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في تقييم المصارف والمفاضلة بينها، حيث تمثل السيولة أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس وقدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري، وتمتاز المصارف عن غيرها بهذه السمة المهمة، إذ لا تستطيع مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض وتمويلات لم يحن أجل استحقاقها بعد، كما يصعب تحديد وتوقع حجم حركة الأموال من وإلى المصرف [2].

وعليه فإن طبيعة عمل البنوك التجارية والعلاقة التي تربطها بالمودعين، تفرض عليها توفير سيولة كافية لدى المصرف، والتي تمكنه من أداء التزاماته المالية تجاه الغير بشكل آلي دون تأجيل.

❖ **نتيجة :**

بناء على ما ورد من أهداف للبنك التجاري، فإنه يجب على البنك أن يستخدم موارده المالية في مجالات تحقق الأهداف الثلاثة السالفة الذكر ، من ربحية، وأمان وسيولة دون تعارض بينها

1. مؤشرات سيولة البنك التجاري:

تعتمد البنوك التجارية في قياس السيولة لديها على عدة معايير كمية وتكمن أهم موشرات قياس السيولة لديها فيما يلي:

- **نسبة الاحتياطي القانوني:** و هو ذلك الرصيد النقدي الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي في شكل نسبة معينة يفرضها القانون المصرفي، و تحسب بالعلاقة التالية :[3]

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{قيمة اجمالي الودائع + الالتزامات الأخرى}} \times 100$$

حيث أن الإلتزامات الأخرى تشمل كلا من :

1 محمد الفاتح محمود بشير المغربي ، مرجع سبق ذكره، ص(80).

2 صادق راشد الشمري : الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع – عمان، الأردن – 2014، ص(55).

3 محب خلة توفيق : الهندسة المالية الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار، دار الفكر الجامعي –الإسكندرية، مصر- 2011، (270).

- الشيكات؛
- الحوالات؛
- خطابات دورية مستحقة؛
- الأرصدة النقدية المستحقة للبنوك الأخرى .

- **نسبة الرصيد النقدي:** تقيس هذه النسبة العلاقة بين ما تحوزه البنوك التجارية من أرصدة نقدية وبين إلتزامت البنك التجاري تجاه الغير، وتحسب بالعلاقة التالية :[1]

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد مودع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة لدى البنك التجاري}}{\text{قيمة إجمال الودائع +التزامات أخرى.}} \times 100$$

- **نسبة السيولة العامة :**

وتسمى أيضا بنسبة السيولة القانونية، وتعبر هذه النسبة عن مدى قدرة البنك التجاري على سداد إلتزاماته المالية تجاه الغير ا بشكل عام، و ذلك بالاعتماد على أصوله السائلة و الشديدة السيولة ،و تحسب بالعلاقة التالية : [2]

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية}}{\text{مجموع الودائع + الالتزامات الأخرى}} \times 100$$

حيث أن :

- الإحتياطات الأولية تمثل السيولة الحاضرة؛
- الاحتياطات الثانوية تمثل السيولة شبه النقدية.

- **نسبة التوظيف :** وتشير إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى إنخفاض كفاية المصرف على الوفاء بإلتزاماته المالية تجاه المودعين، وتحسب بالمعادلة الرياضية التالية[3] :

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

❖ **ملاحظات:**

إن نسب قياس السيولة هي مؤشرات معيارية تحدد نسبها الهيئة الرقابية في كل بلد وفق ما تراه مناسبا .

1 نفس المرجع السابق.

2 نفس المرجع السابق.

3 سعدي احمد حميد الموسوي : القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة دراسة تحليليه لعينه من المصارف التجارية العراقية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، العدد 204، جامعة بابل – العراق- 2015، ص(67).

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=119927